

I. الوضع القانوني

سيعتبر الوضع القانوني للبائع كالوضع القانوني لمتعاقد مستقل مقابلاً مع غول، لن يتم اعتبار البائع أو موظفيه الخاصين أو المتعاقدين الفرعيين معه بأي شكل من الأشكال كموظفين لدى غول. سيتحمل البائع المسؤولية الكاملة لجميع الأعمال و الخدمات المقدمة من قبل موظفيه و مسؤولية جميع تصرفات و هفوات موظفيه.

II. التعاقد الفرعي

بحالة تطلب البائع لخدمات المتعاقد الفرعي، يجب على البائع الحصول على موافقة خطية مسبقة من غول لجميع المتعاقدين الفرعيين. سيتحمل البائع المسؤولية الكاملة لجميع الأعمال و الخدمات المقدمة من قبل المتعاقدين و البائعين الفرعيين التابعين له، و مسؤولية جميع تصرفاتهم و هفواتهم. الموافقة المقدمة من غول إزاء المتعاقد الفرعي لن تعفي البائع من أي من التزاماته المنصوصة تحت هذا العقد. ستخضع شروط أي عقد فرعي للأحكام المنصوصة في هذا العقد و تتوافق معها.

III. الإلتزامات

لن يسعى البائع أو يقبل أي إرشادات من أي سلطة خارجية عن غول. لا يسمح للبائعين و بأي وقت كان، مشاركة معلومات حصلوا عليها عن طريق تعاونهم و عملهم مع غول و التي لم يتم تميمها بعد، مع أفراد آخرين أو حكومات أو سلطات خارجية عن غول، باستثناء مجرى واجباتهم أو حالة حصولهم على تحويل من قبل غول، و لا يسمح للبائعين استخدام هذه المعلومات لخدمة منافعهم الشخصية في أي وقت كان. لا تقضي هذه الإلتزامات عند إنهاء/انتهاء تعاقدهم مع غول.

IV. القبول و الإعراف

يعتبر بدء العمل من قبل البائع تحت هذا العقد موافقةً على العقد، ضمناً الموافقة على كل الأحكام و الشروط المذكورة هنا أو المدرجة وفقاً للمرجع.

V. الضمان

سيضمن البائع البضائع المقدمة وفقاً للعقد لتأكيد توافقها مع المواصفات و خلوها من الأضرار أو العيوب الناتجة عن التصنيع أو في المواد. هذا الضمان لن يمس الكفالات الأخرى التي يقدمها البائع للمشتريين. ستطبق هذه الكفالات على البضائع الخاصة و المنصوصة في هذا العقد.

VI. الفحص

يحق للممثلين المفوضين أصلاً من غول أو من المانح فحص البضائع المطلوبة تحت هذا العقد في محلات البائع و خلال مرحلة التصنيع و في الموانئ أو أماكن الشحن، و سيقدم البائع كل التسهيلات للقيام بهذا الفحص. يحق لغول إصدار تنازل كتابي عن الفحص بحسب تقديرها. أي فحص منفذ من ممثلي غول أو من المانح أو أي تنازل مقدم لن يمس بتنفيذ الأحكام المحددة في العقد بما يخص الإلتزامات المقدمة من البائع مثل الضمان أو المواصفات.

VII. رخصة التصدير

يخضع العقد للحصول على أي رخصة تصدير أو ترخيصات حكومية أخرى قد تكون مطلوبة. ستقع مسؤولية الحصول على هذه الرخص أو التحويلات على عاتق البائع. قد تستخدم غول أفضل مساعيها للمساعدة بهذا الشأن و لكن بحسب تقديرها الخاص.

VIII. عدم استعادة المسؤولين

سيعنى البائع و يضمن أن لا يتم عرض أي منافع مباشرة أو غير مباشرة من قبل البائع على مسؤولي غول المعنيين تحت هذا العقد أو كنتيجة عنه عند المنح. يوافق البائع على أن خرق هذا البند يعتبر خرقاً للشروط الأساسية لهذا العقد.

IX. الظروف القاهرة

يقصد بالظروف القاهرة أقدار الله، عدم استمرار أو إنهاء التمويل من المانح، قوانين و إجراءات البلد المضيف، المشاكل الصناعية، أعمال العدو للشعب، المشاكل المدنية، أعمال الحرب، التفجيرات و أي مسببات مشابهة و نظيرة غير ناتجة عن أو ضمن قدرة تحكم كلا الطرفين و بالتالي لا يستطيع أي من الطرفين التغلب عليها أو تجاوزها. فور الإمكان و بعد وقوع هذه الظروف و بمدة لا تتجاوز 15 يوم، يجب على البائع تقديم إشعار و التفاصيل الكاملة كتابياً لغول عن الظروف الحادثة و بالعكس بحال وجوبه. كنتيجة بحال عدم تمكن البائع كلياً أو جزئياً من أداء التزاماته و تحقيق مسؤولياته المنصوصة في هذا العقد، عندها سيحق لغول إلغاء العقد عن طريق إعطاء إشعار كتابي لمدة 7 أيام بإنهاء العقد مع البائع.

X. الإخلال بالعمل

بحالة إخلال البائع بالعمل، ضمناً و لا تقتصر على الفشل أو رفض عن القيام بالتسليمات خلال الفترة المحددة، يمكن لغول شراء البضائع أو الخدمات من مصادر أخرى، و تحميل البائع مسؤولية أي نفقات زائدة ناتجة عن ذلك. علاوةً على ذلك، يمكن لغول و عن طريق إشعار كتابي إنهاء حق البائع بإتمام التسليمات أو جزء محدد منها أو حتى أجزاء محددة و التي حدثت فيها حالة الإخلال.

XI. الرفض

بحال كان شراء البضائع أو الخدمات قائماً على مواصفات أو نوعية الأعمال، سيحق لغول رفض هذه البضائع أو الخدمات أو أي جزء منها بحال عدم تطابقه مع المواصفات أو مجال العمل المطلوب.

XII. التعديلات

لن يتم القيام بأي تغيير أو تعديل على هذا العقد إلا بحالة وجود اتفاق مسبق بين المشتري المعني من غول في أيرلندا و البائع شخصياً.

XIII. التعيينات

لا يحق للبائع تعيين أو نقل أو تعهد أو القيام بأي تغييرات بهذا العقد أو أي جزء منه أو أي من حقوق البائع أو مطالبه أو التزاماته المنصوصة بموجب هذا العقد إلا بحالة الحصول على موافقة خطية مسبقة من غول.

سيوافق البائع على تعويض و حماية و حياذ غول عن الأذى، و الدفاع عن غول و موظفيها و عملائها و مسؤوليها و على نفقته الخاصة في جميع القضايا و المزايم و المطالب و المسؤوليات مهما كان نوعها أو طبيعتها، ضمناً التكاليف و النفقات الموجودة و المسؤوليات الناتجة عن أو التي تعزى لتصرفات أو هفوات البائع أو موظفيه أو المتعاقدين الفرعيين عند أداء هذا العقد. يمكن اسقاط هذا البند دون الإقتصار على المطالب و المسؤوليات في طبيعة مطالب مسؤوليات المنتج.

ستعلم غول فوراً البائع عن أي قضايا أو مطالب أو ملاحقات قانونية أو مزايم أو مسؤوليات خلال فترة معقولة من الوقت بعد استلام الإشعار الكتابي هنا، و ستتعاون بشكل معقول مع البائع على نفقته الخاصة في عملية التحقيق و الدفاع و التسوية بحسب الإمتيازات و الحصانات التي تتمتع بها غول.

لن يسمح البائع ببقاء أي حجز أو رهن أو أي عائق آخر في ملف أي مكتب عام أو رسمي أو في ملف غول من قبل أي شخص أو كينونة لأي أموال مستحقة أو ستصبح مستحقة مقابل إجراء أي عمل أو مواد مبرمة وفق هذا العقد، أو بسبب أي زعم أو مطلب آخر ضد البائع.

XV. الخلافات – إجراءات التحكيم

أي مطالب أو خلافات حاصلية نتيجة عن هذا أو أي عقد ينتج عن هذا الاتفاق، أو يرتبط بأي خرق أو إنهاء أو أي عدم صلاحية موجودة، سيتم تقديمها للتحكيم وفقاً للقانون الأيرلندي باستثناء تمت التسوية عن طريق التفاوض الودية.

XVI. استخدام الاسم أو الشعار أو الختم الرسمي

باستثناء حصوله على التحويل الكتابي من قبل غول، لا يسمح للبائع الإعلان عن أو تعميم حقيقة أنه بائع متعاقد مع غول أو استخدام اسمها أو شعارها أو ختمها الرسمي أو أي اختصارات لإسم غول بهدف الإعلان أو أي أهداف أخرى.

XVII. التعويضات المقطوعة

حالات التسليم المتأخر أو الإرسال خارج الجدول الزمني المحدد للشحن ستخضع -بدون إشعار- لتقييم التعويضات المقطوعة بما يعادل 1% من قيمة العقد باليوم أو بالجزء. لن يتجاوز التقييم 10% من قيمة العقد. يحق لغول خصم هذا المبلغ من فواتير البائع المستحقة بحال وجودها. لن يؤثر هذا التعويض على أي تعويضات أخرى يمكن توفرها لغول - ضمناً الإلغاء - بالنسبة لقلة أداء البائع أو خرق أو انتهاك أي من شروط أو أحكام العقد.

لن يعتبر قبول البضائع بعد التسليم المتأخر كإتياز من غول عن حقوقها في تحميل البائع مسؤولية أية أضرار و/أو أية خسائر ناتجة عنه، و لن يعتبر كتعديل على التزامات البائع في تقديم التسليمات المستقبلية وفقاً للجدول الزمني للتسليم و الشحن.

XVIII. مكافحة الرشوة و الفساد

سيتمثل البائع لجميع القوانين و التشريعات و الإجراءات المنطبقة و المتعلقة بمكافحة الرشوة و مكافحة الفساد ضمناً و دون الإقتصار على قانون الرشوة البريطاني لعام 2010 و قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية في الولايات المتحدة لعام 1977 ("المتطلبات المعنية")

سينتجب على البائع خلال مدة أي تعاقد له مع غول المحافظة على سياسات و إجراءات غول لضمان الإمتثال مع المتطلبات المعنية.

ليس هناك أموال مستحقة لغول من قبل البائع وفقاً لتنفيذ هذا العقد. بحال التواصل مع البائع من قبل عضو من غول بهدف الحصول على دفعة أو رشوة أو أي دفعة قريبة أو أي مصلحة من أي نوع كانت، يتوجب حينها على البائع تقديم بلاغ بهذا الطلب أو الدفعة مباشرة للمدير القطري لغول خلال 36 ساعة. إن الفشل في تقديم بلاغ للمدير القطري لغول عن طلب دفعة من قبل موظف غول أو القيام بدفعة فعلية من قبل البائع لموظف غول سينتج عنه إنهاء فوري لأي عقد كان و من النتائج أيضاً في إقصاء البائع من المشاركة في العقود المستقبلية مع غول.

XIX. الألتام المضادة للأفراد

سيكفل البائع أنه غير منخرط في بيع أو تصنيع ألتام مضادة للأشخاص أو أي من العناصر المنتجة رئيسياً لمثل هذه العملية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. أي خرق لهذا الشرط أو الضمان سيخول غول لإنهاء العقد فوراً بعد الإشعار للبائع، دون تحميل أي تكاليف لغول.

XX. عمليات الشراء الأخلاقية

سيضمن البائع و يظهر أنه غير منخرط - هو أو أي من بائعيه - في ممارسات غير متوافقة مع القواعد السلوكية التالية و الخاصة بالبائعين: يتم قرار التوظيف بحرية، يجب احترام حرية المشاركة و الحق بالمفاوضات الجماعية، بيئات عمل آمنة و نظيفة، عمالة الاطفال ممنوعة/ يجب ضمان حماية الأطفال، رواتب المعيشة مدفوعة، ساعات العمل غير زائدة، عدم ممارسة التمييز، يتم تقديم التوظيف الدوري، الممارسات القاسية و الغير إنسانية ممنوعة، يجب حد أو تجنب أي ضرر للبيئة. أي خرق لهذا التمثيل أو الضمان سيخول غول لإنهاء العقد فوراً بعد الإشعار للبائع، دون تحميل أي تكاليف لغول.

XXI. عدم استحقاق البائع

المرشحون الذين يقعون تحت أي من الفئات التالية هم غير مستحقون للمشاركة في عمليات شراء غول:

- (1) حالة الإفلاس أو التصفية، يتم إدارة شؤونهم من قبل المحاكم، الدخول في اتفاق مع الدائنين، حالة تعليق النشاطات التجارية، حالة الخضوع لدعوات قضائية تتعلق بهذه الأمور، أو حالة مماثلة بسبب إجراءات مماثلة منصوصة في اللوائح و التشريعات الوطنية.
- (2) حالة الإدانة بتهم متعلقة بممارساتهم المهنية من قبل حكم طاغي و غير قابل للطعن.
- (3) حالة الإدانة بسوء تصرف مهني خطير و مثبت بأي شكل كان و يمكن تبريره من السلطات المتعاقدة.
- (4) حالة عدم إتمام الإلتزامات بما يخص دفعات المشاركة في الضمان الإجتماعي أو دفعات الضرائب وفقاً للأحكام القانونية للبلد القائمين فيه أو مع أحكام البلد حيث توجد السلطات المتعاقدة أو أحكام البلد حيث سيتم تنفيذ العقد.
- (5) حالة الإدانة بقرار طاغي غير قابل للطعن يخص الإحتيال أو الفساد أو التورط في منظمة إجرامية أو أي نشاطات غير قانونية أخرى.
- (6) اتباع إجراءات عمليات شراء مختلفة أو إجراءات منحة مختلفة و التي تم تعريفها كخرق صريح للعقد، بسبب فشلها في الإمتثال مع الإلتزامات المحددة في العقد.

XXII. إقصاء البائع

قد يتم التفاوض مع أي من البائعين أو البائعين المحتملين في أي مرحلة من عملية الشراء بحال تطابقهم مع أي من معايير الإقصاء التالية:

- (1) حالة وجود تضارب مصالح
- (2) حالة الإدانة بسوء التمثيل في تزويد المعلومات المطلوبة من غول كشرط من المشاركة في إجراء العقد أو الفشل في تقديم جميع المعلومات المطلوبة كافةً.

.XXIII. المفاوضات السابقة المستعاض عنها بالعقد
هذا العقد يستعاض عن جميع التوصلات و التمثيلات و الإتفاقيات و التفاوضات و طلبات العروض و العروض المتعلقة بالموضوع في هذا العقد.

.XXIV. انتهاك حقوق الملكية الفكرية
سيضمن البائع ان استخدام غول أو تزويدها بالبضائع المباعة تحت هذا العقد لا ينتهك أي براءة اختراع أو تصميم أو اسم تجاري أو علامة تجارية. علاوةً على ذلك، سيقيم البائع وفقاً لهذا الضمان بالتعويض و الدفاع و تحييد غول عن أي مخاطر أو أعمال أو مزاعم مقامة ضد غول تتعلق بـ و تزعم بانتهاك براءة اختراع أو تصميم أو اسم تجاري أو علامة تجارية ناتجة عن البضائع المباعة بموجب هذا العقد.

.XXV. حقوق الملكية
يحق لغول الحصول على جميع حقوق الملكية ضمناً و دون الإقتصار على براءة الإختراع و حقوق النسخ و العلامات التجارية، فيما يتعلق بالمواد ذات الصلة المباشرة أو الناتجة عن الخدمات المقدمة للمنظمة من قبل البائع. عند الطلب من غول، سيتخذ البائع جميع الخطوات المطلوبة و تنفيذ جميع المعاملات المطلوبة و يساعد عموماً بتأمين مثل حقوق الملكية هذه و نقلها للمنظمة مع الإمتثال لمتطلبات القانون المنطبق.

تعاد ملكية أي معدات أو إمدادات مقدمة من قبل غول و أي معدات أخرى مشابهة لغول عند اختتام هذا العقد أو عندما تصبح غير مطلوبة من قبل البائع. يجب أن تكون هذه الأدوات - عقب تسليمها لغول - بنفس الحالة التي قدمت بها للبائع، و خاضعة للاستهلاك و الاهتراء الطبيعي فقط.

.XXVI. التعبئة
سيقوم البائع بتعبئة البضائع بمواد جديدة و متينة و بعناية جيدة، وفقاً للمعايير التجارية الطبيعية للتعبئة التصديرية لنوع البضائع المحددة هنا. مواد التعبئة هذه يجب أن تكون ملائمة بهدف حماية البضائع أثناء النقل. سيتحمل البائع مسؤولية أية أضرار أو خسائر ناتجة عن التعبئة الغير ملائمة أو التعبئة الخاطئة.

.XXVII. التأمين
سيقدم البائع و سيحافظ لاحقاً و خلال كل فترة العقد و خلال فترة التمديدات اللاحقة على تأمينات تعويض العمال أو نظيراتها باحترام لموظفيه لتغطية مزاعمهم بما يخص الإصابات الشخصية و حالات الموت بما يخص هذا العقد. سيقدّم البائع - عند الطلب - دليل على النجاح في تأمين هذه المسؤولية لغول. سيقدّم أيضاً البائع تأمين طبي و صحي لعملائه و موظفيه و بحسب ما يراه البائع ملائماً.

.XXVIII. إنهاء العقد
يمكن لكلا الطرفين إنهاء هذا العقد قبل مدة انتهاء صلاحيته عن طريق إشعار كتابي للطرف الآخر. ستكون مدة الإشعار 5 أيام بحال كانت العقود لمدة أقل من شهرين، أو مدة 14 يوم بحال كانت مدة العقد أطول من ذلك.
بحال تم إنهاء العقد قبل انتهاء صلاحيته و بهذه الطريقة، سيتم تعويض المتعاقد على أساس تناسبي و بمبلغ لا يزيد عن القيمة الفعلية للأعمال المنجزة و بما يرضي منظمة غول. يمكن خصم التكاليف الإضافية التي ستتكبدها غول نتيجة لإنهاء العقد من قبل المتعاقد من أي مبلغ مستحق للمتعاقد من غول.

.XXIX. تعيين الموظفين
لن يقوم المتعاقد بتعيين أي أفراد غير هؤلاء الموافق عليهم من قبل غول للعمل المنفذ تحت هذا العقد.

.XXX. البند الأهم
بحال وجود أي تضارب أو تباين بين هذه الشروط و الأحكام و أي وثيقة أخرى تشكل جزءاً من هذا العقد، يعتبر العقد طاعياً باستثناء الأجزاء حيث توجد التعديلات (عن طريق إشارة للبند و النص المحدد من هذه الأحكام و الشروط) كما هو منصوص عليه هنا.

.XXXI. الضريبة المستقطعة
تحتفظ غول بحق اقتطاع الضريبة المستقطعة من فاتورة البائع بحال وجوبها من القانون. سينطبق هذا الأمر باستثناء حالة تقديم البائع للوثائق المطلوبة مسبقاً و التي تثبت إعفاءه من الضريبة المستقطعة (مثال: شهادة إعفاء من الضريبة المستقطعة)

.XXXII. الوصول للوثائق
يحق لغول أو للمانحين أو لممثليهم المخولين أصولاً الوصول لأي كتب أو وثائق أو أوراق أو سجلات خاصة بالبائع و التي هي على صلة مباشرة للبرنامج المعني بهدف القيام بالتدقيقات و الفحوصات و الإقتباسات و التدوينات.

.XXXIII. القانون الحاكم و السلطة القضائية
سيتم تحكيم هذه الأحكام و الشروط من قبل القوانين الأيرلندية و ستخضع للسلطة القضائية الحصرية للمحاكم الأيرلندية